

المملكة المغربية
ⵜⴰ ⵎⴰⵔⴻⵏⵜ | ⵎⴰⵔⴻⵏⵜ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⵎⴰⵔⴻⵏⵜ - ⴰⵎⴰⵔⴻⵏⵜ | ⵎⴰⵔⴻⵏⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2024 - 2025

الملخص التنفيذي

الولاية التشريعية: 2021 - 2027



كَرِهُنَا الْجَلَالَةَ الْمَلِكَةَ مَعْتَمِدَةً الْقِتْلَةَ بِمَنْزِلَةِ نِكْرِهِ إِلَهُ

تقديم عام

لقد واصل مجلس المستشارين، خلال السنة التشريعية 2024-2025، الاستثمار في تركيبته المتفردة والمتنوعة الروافد، بما يعزز مكانته الخاصة ضمن البناء المؤسسي الوطني، وفق ما يبتغيه ويرتضيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

هكذا، وانطلاقا من حرصه الدائم على التجاوب مع تطلعات وانشغالات المواطنين والمواطنات، فقد واصل مجلس المستشارين انخراطه المسؤول في رفع التحديات التنموية التي فرضتها السياقات الدولية والوطنية على المغرب، ومنها على وجه الخصوص تلك المرتبطة أساسا بمعالجة آثار الجفاف والإجهاد المائي وتداعيات زلزال الحوز والفيضانات، والتضخم، والاستجابة للانتظارات الاجتماعية المتنامية والمتعددة، وتمويل كافة المشاريع الاجتماعية والأوراش الهيكلية التي تم إطلاقها، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وذلك عبر الاضطلاع باختصاصاته الدستورية في مختلف واجهات العمل البرلماني، من تشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية.

وقد شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2024-2025، يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024، مرجعا رئيسيا لعمل مجلس المستشارين على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، باعتباره خطابا يعبر عن التوجهات الكبرى ضمن الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشأن ملف الصحراء المغربية، ويعزز نهج العمل الجماعي من أجل المصالح العليا للمملكة ويضع قضية الوحدة الترابية في سياق التاريخ والشرعية والحاضر والمستقبل، ويؤسس لمقاربة مبتكرة تقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسية، يقوم أولها على الانتقال من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، وثانيها على الانتقال من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة، وثالثها على التحلي بالحزم والاستباقية.

عظفا على ما سبق، وبالنظر إلى حجم التحديات التنموية والقضايا المجتمعية الملحة، وضغط الرهانات التي فرضتها التحولات الإقليمية والدولية على المغرب، فقد عمل مجلس المستشارين على جعل هذه السنة التشريعية منعظفا نوعيا، بما يخدم أولا: الإسهام الفاعل في تجويد المنظومة التشريعية، من خلال تعزيز المبادرة التشريعية لأعضاء المجلس، والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي ذي الجودة، بما يستجيب لتحديات المرحلة، ويواكب حاجيات البلاد الراهنة والمستقبلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ثانيا: المراقبة البرلمانية الفاعلة لعمل الحكومة، وفق ما تقتضيه متطلبات التوازن والتعاون بين السلط، بما يُسهم في تعزيز الشفافية، وترسيخ الحكامة الجيدة؛

ثالثا: النهوض بوظيفة تقييم السياسات العمومية، بما يتماشى مع دعم مسار ترسيخ السياسات ذات الأثر والتوجه التدريجي لأشغال التقييم نحو الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا؛

رابعا: تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، ولاسيما "الانتقال من مقاربة رد الفعل، إلى أخذ المبادرة"، في ما يخص القضية الوطنية الأولى، انسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2024-2025؛

خامسا: تثمين التعاون مع المؤسسات الدستورية الوطنية، وتعزيز الدينامية الانفتاحية للمجلس وتكريس هويته كفضاء مؤسساتي حاضن للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، في إطار مواكبته للأوراش الإصلاحية الكبرى وللالتزامات المترتبة على المغرب بموجب المواثيق والاتفاقات الدولية، وفي إطار تفاعله التلقائي والدائم مع نبض المجتمع.

أولاً:
التشريع والمراقبة
وتقييم السياسات العمومية

ومشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، في إطار مراجعة شاملة، بعد أزيد من نصف قرن بالنسبة للقانون الأول، وما يقارب عشرين سنة بالنسبة للثاني. وقد حظيت مناقشتها بمشاركة فعالة وتعبئة كبيرة في صفوف السيدات والسادة المستشارين، كانت في مستوى اللحظة التشريعية.

إلى جانب ذلك، صادق المجلس على نصوص أخرى تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لنظام العدالة بالمغرب، وهي المتعلقة بالقانون التنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، والقانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، في انتظار توسيع دائرة الإصلاح التشريعي في مجال منظومة العدالة خلال ما تبقى من الولاية التشريعية الحالية.

وفي امتداد للنفس التشريعي، الذي وسم الدورة الأولى من هذه السنة التشريعية، صادق المجلس على مشروع قانون بالغ الأهمية، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 33.22 المتعلق بحماية التراث، والذي جاء بمجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية الجديدة، تروم تحصين الرصيد الرمزي والتاريخي والحضاري للمغرب، مما يضيف على هذا القانون طابعا سياديا، وأهمية قانونية كبرى.

وفي السياق ذاته، تم اعتماد مشروع القانون رقم 24.35 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، الذي يعتبر مشروعا مهيكلًا لنظام التغطية الصحية الإجبارية بالمغرب، بالنظر لما يتضمنه من مستجدات على مستوى تدبير هذا النظام، استجابة لمتطلبات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

كما تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 35.25 يتعلق بمؤسسة المغرب 2030، والذي يأتي في إطار تنسيق البرامج والخطط والسياسات في المجال الرياضي، في أفق تنظيم المملكة لكأس العالم فيفا 2030، إلى جانب قوانين أخرى أساسية، شملت مشروع القانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، ومشروع قانون التصفية للسنة المالية 2023، ومشروع القانون رقم 03.25 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، ومشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييم والشهادة بالمطابقة والاعتماد، ومشروع

علاوة على ذلك، وطبقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي النواب والمستشارين ذات الصلة، عقدت لجنة المالية والتخطيط اجتماعا مشتركا مع نظيرتها بمجلس النواب، يوم الخميس 24 يوليوز 2025، خصص لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026. وجدير بالذكر أيضا، أن المجلس قد خصص للتشريع 6 جلسات عامة، من أصل 24 جلسة عامة عقدها المجلس خلال هذه الدورة، ضمن حيز زمني ناهز 28 ساعة و23 دقيقة.

هذا، وتماشيا مع الزخم المسجل على مستوى العمل التشريعي، وتعزيزا لدينامية ونجاعة الأداء، فقد شكل مكتب المجلس لجنة يناط بها تثمين المبادرة التشريعية للسيدات والسادة المستشارين، وتقديم الاقتراحات الضرورية للرفع من نجاعة مساطر برمجة مقترحات القوانين المقدمة من أعضاء المجلس أو المحالة من مجلس النواب، كخطوة تمهيدية، لمخطط أشمل وأكثر تكاملا، سينكب المجلس على بلورته، مع بداية السنة التشريعية المقبلة، من أجل مواجهة جميع التحديات والرهانات المطروحة على مستوى الممارسة التشريعية البرلمانية، لا سيما ما يرتبط منها بالمتطلبات واستثمار التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

2. مراقبة عمل الحكومة

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عقد المجلس خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية 2024-2025، 14 جلسة للأسئلة الشفهية، ضمن حيز زمني إجمالي ناهز 34 ساعة و41 دقيقة.

وقد خُصِّصَت جلسات الأسئلة الأسبوعية لمساءلة 26 قطاعا حكوميا، حول مواضيع ذات صلة بطبيعة تركيبة مجلس المستشارين، والتي تجعل منه منبرا ذا مصداقية في معالجة القضايا المرتبطة بها، بحكم الخبرة والتجربة الميدانية التي يتمتع بها السيدات والسادة المستشارون في هذه المجالات.

ويأتي في مقدمة هذه القطاعات، القطاع الفلاحي وذلك بالنظر إلى انعكاسات ندرة المياه والكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية، هذا إلى جانب مواضيع أخرى تتعلق بتعزيز المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، وتبسيط مساطر الاستثمار، وتوفير الحماية الاجتماعية للأجراء، وإصلاح الطرق وتجهيزها، والإكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية، وتسريع وتيرة تنزيل الجهوية المتقدمة، وتدابير النقل الحضري داخل المدن، وحصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية، والمالية المحلية، وتنمية وتطوير العرض الطاقوي، ومشروع مؤسسات الريادة، وتحسين الوضعية المادية لموظفي السجون، وتحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي ... وفي ذات السياق، تم حصر عدد من التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، تتعهد بموجبها الحكومة بالتفاعل مع عدد من القضايا والمطالب المجتمعية المعبر عنها في أسئلة أعضاء المجلس.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال دورة أكتوبر 2024، فقد بلغ عددها 788 سؤالا، أجابت الحكومة عن 300 منها خلال الجلسات العامة الأسبوعية الـ14، من ضمنها 121 سؤالا آنيا و179 سؤالا عاديا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الدورة ما مجموعه 294 سؤالا، وقد أجابت الحكومة عن 268 سؤالا يتضمن عدد منها أجوبة على أسئلة مطروحة في دورات سابقة.

هذا، وقد عقد المجلس، خلال دورة أكتوبر 2024، جلستين شهريتين خصصتا لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور في موضوعين على قدر كبير من الأهمية، هم الأول منها "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني" والثاني "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس بما مجموعه 276 سؤالاً شفويا، و377 سؤالاً كتابيا، فيما توصل المجلس بـ249 جوابا عن الأسئلة الكتابية.

كما توصل المجلس كذلك بأجوبة أعضاء الحكومة عن مآل تعهداتهم المعبر عنها خلال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية، التي تم جردها خلال دورات سابقة، والتي تم تعميمها على كافة الأعضاء طبقا للمادة 298 من النظام الداخلي. وقد عمل مكتب المجلس، بناء على نفس المقتضيات، على وضع الجرد الخاص بدورة أكتوبر 2024 رهن إشارة السيدات المستشارات والسادة المستشارين وتبليغه إلى الحكومة.

وخلال دورة أبريل 2025، عقد المجلس 13 جلسة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، ضمن حيز زمني إجمالي ناهز 35 ساعة و17 دقيقة، تم خلالها مساءلة 27 قطاعا حكوميا، بشأن مواضيع مختلفة تتماشى مع التساؤلات وتتجاوب مع الإكراهات المطروحة لدى المواطنين والمواطنات، مشكّلة امتدادا للنقاشات البرلمانية الجادة خلال جلسات مساءلة رئيس الحكومة أو أشغال اللجان الدائمة، ولل قضايا المطروحة على المستوى الترابي والاجتماعي والتموي على وجه خاص.

وكالعادة، استأثر القطاع الفلاحي بحيز واسع من اهتمام السيدات والسادة المستشارين، لاسيما الشق المتعلق بتدبير الموارد المائية في ظل التساقطات المطرية والتلجية المهمة التي عرفها المغرب خلال فترات من هذه السنة، بعد أن عانت في السنوات الأخيرة من ندرة المياه وشح التساقطات وعدم انتظامها، وكذا موضوع الحفاظ على قطيع الماشية الوطني الذي عرف تراجع ملحوظا كان من انعكاساته عدم القيام بشعيرة الأضحية في عيد الأضحى لهذا العام.

وفي المجال الاجتماعي، انصب الاهتمام على السياسة العمومية في مجال الأسرة، وحصيلة برنامج دعم السكن الاجتماعي، والسياسة الحكومية في مجال التشغيل، ومخرجات الحوار الاجتماعي، باعتبارها إحدى ركائز الدولة الاجتماعية وعنصرها مهما للسلم الاجتماعي.

وفي الجانب الاقتصادي والتنموي، ركز السيدات والسادة المستشارون على مواضيع من قبيل مآل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، ومقاربة الحكومة للحد من حجم الاقتصاد غير المهيكل، وحكامة الصفقات العمومية، وتعزيز الصادرات الوطنية، واستراتيجية استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي، وذلك لخلق مناخ ملائم للأعمال وللمقاولات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، خصوصا في ظل الاستعداد للاستحقاقات والرهانات الرياضية والاقتصادية المهمة التي تنتظر بلادنا في السنوات المقبلة، والتي تتطلب تكثيف الجهود وتعبئة الاستثمارات العامة والخاصة، من أجل إنجاحها على كافة الأصعدة.

هذا، وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال دورة أبريل ما مجموعه 1256 سؤالاً، تمت برمجة 301 سؤالاً منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 113 سؤالاً آنيا و188 سؤالاً عاديا.

وقد توزعت أسئلة السيدات والسادة المستشارين قطاعيا كما يلي:

- القطاعات الاقتصادية بنسبة (38%)؛
- القطاعات الاجتماعية بنسبة تعادل حوالي (25%)؛
- قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (21%)؛
- المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%)؛
- قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (3%).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الدورة (أبريل 2025) ما مجموعه 1170 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 726 سؤالاً منها، تشمل أسئلة من هذه الدورة وأخرى من الدورات السابقة.

3. تقييم السياسات العمومية

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد شكل مجلس المستشارين، في مستهل السنة التشريعية 2024-2025، مجموعتين موضوعاتيتين، أنيطت بإحداهما مهمة التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، بحيث تم بعد نقاش مستفيض تحديد موضوع "السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل"، كمحور لها.

وبالموازاة مع ذلك، تم تكليف المجموعة الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول "القضية الوطنية الأولى للمغرب، قضية الوحدة الترابية للمملكة"، بالنظر إلى ما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية، انسجاما مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة.

وقد انكبت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار والتشغيل، طيلة مدة انتدابها على عقد عدد من الاجتماعات، تكلفت بوضع منهجية العمل، وعقد مجموعة من اللقاءات والأيام الدراسية مع الفاعلين الحكوميين والشركاء الاجتماعيين والأكاديميين.

حري بالذكر أن المجلس قد سعى، من خلال إحداث هذه المجموعة الموضوعاتية، إلى مواكبة الأوراش الكبرى المفتوحة في مجال الاستثمار، عن طريق تقييم مختلف السياسات العمومية التي تم تنزيلها في هذا المجال، وتأثيرها في سوق الشغل، بغية تقديم الاقتراحات والتوصيات الضرورية لإنجاح المرحلة المقبلة التي ستعرف، ولا شك، زخما كبيرا على مستوى الاستثمار العمومي والخاص، سواء الداخلي منه أو الخارجي، بالنظر إلى حجم الطموحات والأوراش المفتوحة ببلادنا.

وخلال نفس الفترة، كثفت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقديم الاستشارة حول «القضية الوطنية الأولى للمغرب، قضية الوحدة الترابية للمملكة» من اجتماعاتها، وعقدت مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات ذات الدراية الواسعة بملف الصحراء المغربية، ترسيخا لانفتاح المجلس وتشاوره مع فعاليات المجتمع وقواه الحية، وسعيه الدائم إلى تعزيز قدرته الترافعية وإلى تحقيق المزيد من المكاسب الدبلوماسية لصالح قضيتنا الوطنية الأولى.

خلال دورة أبريل 2025، واستكمالاً لأشغالها المتواصلة، نظمت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار والتشغيل، يوم 11 يونيو، ندوة وطنية في موضوع "الاستثمار والتشغيل والتحول البيئي في المغرب: نحو حكاية ترابية جديدة دامجة".

وقد وصلت هذه المجموعة عملها وفقاً لمنهجية وبرنامج عمل صارمين، شمالاً جلسات استماع وندوات وزيارات ميدانية ولقاءات مع خبراء ومتخصصين وفاعلين في مجال السياسات العمومية موضوع التقييم، إلى أن تمكنت من إيداع تقريرها خلال هذه الدورة والذي كان موضوع مناقشة مع الحكومة في الجلسة العامة المنعقدة صبيحة يوم الثلاثاء 22 يوليوز 2025، والتي عرفت مساهمة فاعلة من قبل أعضاء المجلس ومن قبل الحكومة، التي عبرت مشاركتها في هذه الجلسة، كمّاً ونوعاً، بشكل واضح عن مقدار الانشغال الكبير بتقييم السياسات العمومية المذكورة.

وضمن نفس الدينامية، نظمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقديم الاستشارة حول قضية الصحراء المغربية، يوم الإثنين 5 ماي 2025، ندوة وطنية بمقر مجلس المستشارين، تحت عنوان "البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجحة وترافع مؤسساتي فعال"، والتي خلصت أشغالها إلى التأكيد على الدور المحوري لمبادرة الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية كحل واقعي وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وعلى أهمية تثمين المكاسب الدبلوماسية والميدانية التي حققتها المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي يوم 21 من شهر يونيو 2025، عقدت المجموعة ذاتها ندوة وطنية كبرى بمدينة العيون، تحت شعار "الصحراء المغربية: من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل"، بمشاركة شيوخ القبائل ونخب من الأقاليم الجنوبية وخبراء وأكاديميون. وهي الندوة التي جسدت نموذجاً مؤسساتياً ناجحاً للترافع الوطني، يقوم على إشراك حقيقي لشيوخ القبائل الصحراوية والنخب المحلية، وتكثيف متواز للجهد الدبلوماسي والتموي، بما يعزز مغربية الصحراء كاختيار سيادي متجذر ومشروع مستقبلي واعد.

وستستمر هذه المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في الاضطلاع بمهامها، الرامية إلى رفع تقرير في الموضوع إلى مكتب المجلس، إعمالاً لأحكام المادتين 144 و147 من النظام الداخلي للمجلس.

4. العلاقة مع المؤسسات الدستورية

بخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون البناء مع النسيج المؤسساتي الوطني من خلال التوصل واستثمار التقارير والآراء والدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات.

وفي هذا الإطار تم التوصل، خلال دورة أكتوبر 2024، بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول أعماله برسم سنتي 2023-2024، والذي كان موضوع عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة يوم الثلاثاء 15 يناير 2025، وكان موضوع مناقشة من قبل المجلس، بحضور الحكومة، في الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 10 فبراير 2025.

كما توصل المجلس بالتقارير السنوية، برسم سنة 2023، لعدد من المؤسسات الدستورية، فضلا عن آراء وتقارير موضوعاتية صادرة عنها، تم تعميمها على السيدات والسادة أعضاء المجلس.

علاوة على ذلك، بادر أعضاء المجلس بتقديم ملاحظات إلى المحكمة الدستورية بخصوص القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب والقانون المتعلق بالمسطرة المدنية، وهو ما شكل مناسبة إضافية لتأكيد الانخراط الكامل وتعبئة أعضاء مجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون التنظيمي والتصويت عليه، بالإضافة إلى مناقشة مدى مطابقته للدستور.

وفي هذا الباب دائما، توصل المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، بتقرير رئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2023، والذي تمت إحالته إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، طبقا للمادة 110 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما توصل المجلس، خلال نفس الفترة، بالتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2023، وبتقارير موضوعاتية صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. هذا، وقد اتسمت دورة أبريل 2025، بالاستمرار على نفس النهج، وفق توجه يهدف إلى تعزيز العلاقة القائمة بين المجلس والمؤسسات الدستورية، وفق ما هو مسطر

دستوريا وقانونيا، سواء تعلق الأمر بالعلاقة مع المحكمة الدستورية أم مع المجلس الأعلى للحسابات أم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث استمر المجلس في تلقي الآراء الصادرة عن هذا الأخير، بشأن مواضيع مختلفة، كما حافظ على حضوره الدائم كملاحظ في أشغال جلساته العامة ولقاءاته التواصلية.

ثانياً:
الدبلوماسية البرلمانية

شكلت الفترة الممتدة من أكتوبر 2024 إلى أكتوبر 2025 مرحلة استثنائية، نوعية وتأسيسية، في مسار العمل البرلماني الدبلوماسي لمجلس المستشارين، على اعتبار أنها عرفت منعطفا مفصليا في تاريخ الممارسة الدبلوماسية البرلمانية، تمثلت في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي ألقاه أمام ممثلي الأمة بغرفتي البرلمان يوم 11 أكتوبر 2024، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2024-2025، وما تضمنه من توجيهات ملكية سامية مؤطرة للعمل الدبلوماسي للبرلمان، بمجلسيه.

وفي هذا السياق، ومن هذا المنطلق، بادر السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، إلى عقد لقاءات مع هياكل مجلس المستشارين، بهدف التداول والتسيق من أجل التنزيل الأمثل لمضامين الخطاب الملكي السامي لجلالته حفظه الله، والتأكيد على الحرص الجماعي، المطبوع بروح المسؤولية، للانخراط البناء، المتجدد والمندمج، من أجل إنجاز جميع الرهانات والمحطات المتعلقة بتدبير العمل البرلماني الدبلوماسي، وفق توجيهات جلالته أعز الله أمره، وتحقيق المكتسبات في مسار الارتقاء بأداء وأدوار المؤسسة التشريعية المغربية، لتكون في مستوى انتظارات جلالته حفظه الله، خدمة للمصالح الحيوية للمملكة المغربية، ودفاعا عن قضاياها العادلة، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وهو ما جسده اللقاء الذي عقده رئيس مجلس المستشارين مع أعضاء المكتب والمخصص للمناقشة والمصادقة على الإطار العام للمخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية لنصف الولاية 2024-2027، الذي بلوره وقدمه السيد محمد ولد الرشيد، كخارطة طريق للعمل البرلماني الدبلوماسي، وفق آليات ومبادرات جديدة، تفعيلها للخطاب الملكي السامي لجلالته نصره الله وأيده، واستحضارا لتأكيد جلالته حفظه الله، على أهمية الدبلوماسية البرلمانية والدور الفاعل الذي ينبغي أن تهض به في كسب المزيد من الدعم لمغربية الصحراء، وتوسيع التأييد الدولي للمبادرة المقدمة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، كحل وحيد وأوحد للنزاع الإقليمي المتعل حول الصحراء المغربية.

ومن هذا المنطلق، شكل تقديم الإطار العام للمخطط الاستراتيجي للدبلوماسية البرلمانية لنصف الولاية 2024-2027 والمصادقة عليه، محطة أساسية في مسار تحقيق المسعى لمواصلة جعل القضية الوطنية في صدارة أولويات عمل مجلس المستشارين، تعريزا للمكتسبات التي حققها المغرب بفضل الانخراط الشخصي والمتابعة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهي الوثيقة التي ارتكزت في أسسها وأهدافها على تطوير عمل مجلس المستشارين من خلال مقاربات جديدة، تروم تقوية انخراطه في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، وفي الإطار الثنائي، بهدف المواكبة والمساهمة البرلمانية في :

- ترصيد المكانة المتميزة والمتفردة للمملكة المغربية، بقيادة جلالته حفظه الله، في الخريطة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية؛
- تثمين المبادرات السامية الاستراتيجية والرائدة لجلالته نصره الله وأيده، على المستويين الإقليمي والدولي؛
- استصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية.
- كما تنهل المبادرات والمقترحات الجديدة لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، كما حددتها الوثيقة، من مرتكزات السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وتواكب أولوياتها، وفق ما تمليه المصالح العليا والقضايا الحيوية للمملكة، والمتغيرات الجيوسياسية والتطورات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها:
- تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر؛
- العمل المشترك لتدبير التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة؛
- تنويع الشركاء داخل مختلف الدوائر الجيوسياسية، وتعزيز الحضور المغربي داخل المنظمات الدولية؛
- تكريس الدور الريادي للمغرب في الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وفي القضايا الأساسية للأجندة الدولية؛

- مواصلة تمتين ومواكبة مسلسلات الشراكة ومسار العلاقات القائمة مع الشركاء على المستوى الأوروبي ومتوسطي، من خلال طرح التجارب الرائدة للمملكة المغربية في مختلف المجالات والقضايا الشاملة؛
 - الانفتاح وترسيخ التموقع على مستوى فضاءات جيوسياسية هامة كمنطقة أمريكا اللاتينية والكارييب، واستثمار الآفاق التي فتحتها الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لدول المنطقة سنة 2004؛
 - دعم موقع القارة الإفريقية ومطالبها في المنظمات والمسلسلات متعددة الأطراف، وترسيخ الأجندة الإفريقية في مختلف المجالات المتعلقة بالتنمية والأمن والسلم؛
 - تقوية روابط الصداقة وترسيخ التعاون المستدام مع آسيا، وكذا تعزيز دور المملكة كحلقة وصل بين إفريقيا وآسيا؛
 - مواصلة الترافع على القضايا العادلة للأمم العربية والإسلامية، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية.
- فالتسيق الوثيق والتكامل والتشاور، شكل السمة البارزة في العمل البرلماني الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة، في إطار منظومة دبلوماسية وطنية موحدة، تستير بالخطب الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمبادرات التي يقودها جلالته حفظه الله على مختلف الواجهات.
- وفي هذا السياق، فقد عرفت هذه الفترة، وبمساهمة كافة مكونات المجلس، حصيلة نوعية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، وفي تغطية لمختلف المناطق الجيوسياسية في العالم، حيث عزز مجلس المستشارين انفتاحه على الفضاءات البرلمانية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكارييب، وكذا آسيا، بالمشاركة الفاعلة في مختلف الملتقيات والمنتديات، والقيام بزيارات نوعية، واستقبال شخصيات برلمانية وحكومية وحزبية رفيعة، وتنظيم تظاهرات كبرى تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من قبيل "المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)" و"منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب" بحضور إثنان وثلاثون (32) من رؤساء ورؤساء، و"المنتدى

البرلماني الاقتصادي الأوروبي والخليجي"، مؤكداً بذلك دعمه المتواصل لمبادرات التعاون جنوب-جنوب، وترسيخ مكانة المغرب كفاعل محوري في تعزيز الحوار والتقارب بين الشعوب والبرلمانات، والمواكبة البرلمانية لتثبيت الاعتراف الدولي المتزايد بمبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ووحيد لتسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ويمكن حصر العناصر الكبرى لهذه الحصيلة في ما يلي:

* بلورة مخطط استراتيجي نوعي، دامج ومفتوح، لنصف الولاية 2024 - 2027، وفق آليات ومبادرات جديدة مقترحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، وعلى رأسها:

- العمل وفق المجموعات الجيوسياسية من خلال أقطاب جغرافية قارية وإقليمية، انسجاماً مع هيكل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- استثمار تركيبة مجلس المستشارين وخاصة المكون الاقتصادي، من خلال تنظيم اللقاءات المشتركة، وتأسيس منتديات برلمانية اقتصادية جديدة، مع الاتحادات البرلمانية الشريكة ذات الطابع الاقتصادي، وفق أولويات السياسة الخارجية للمملكة المغربية؛

- العمل على إحداث منتديات برلمانية ثنائية جديدة، مع الدول المؤثرة، على مستوى جميع المناطق الجيوسياسية؛

- الارتقاء بعلاقات ووضع مجلس المستشارين لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، وعلى رأسها برلمانات أمريكا اللاتينية والكارييب، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛

- تكثيف الزيارات للأقاليم الجنوبية للوفود الأجنبية للاطلاع المباشر على الأوراش الاستراتيجية والمشاريع التنموية الاقتصادية والإنسانية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتواصل مع المنتخبين المحليين وشيوخ القبائل الصحراوية وفعاليات المجتمع المدني؛

- فتح قنوات جديدة مع اتحادات برلمانية إقليمية ومجالس مماثلة في إفريقيا وآسيا؛

- إرساء دبلوماسية منتدياتية والتوجه نحو مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في العالم في إطار التكامل الوظيفي مع مجلس النواب؛
- خلق تحالفات برلمانية استراتيجية على مستوى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية؛
- إحداث "منصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية والحوار جنوب-جنوب" بهدف المساهمة البرلمانية في تقوية روابط الصداقة وترسيخ التعاون المستدام مع دول الجنوب وتحقيق إشعاع المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وترسيخ دورها الريادي كحلقة وصل ومنصة للحوار بين دول الجنوب، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر؛
- تأسيس "شبكة الأمناء العاميين لدول الجنوب" كآلية جديدة لتأهيل الموارد البشرية وجعلها قادرة على رفع تحديات المستقبل.
- انخراط واسع للشعب الوطنية الدائمة لمجلس المستشارين في الهيئات التقريرية للاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية من أجل ضمان حضور قوي ومؤثر في القرارات والتوصيات، وتعزيز الدفاع المتقدم عن المصالح الحيوية للمملكة المغربية، من خلال تولي مناصب، كنائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، ورئيس لجنة التعاون السياسي والأمني بهذه المنظمة المتوسطية، وعضو مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة الشؤون الاقتصادية بالبرلمان العربي، ورئيس اللجنة المعنية بالشؤون الثقافية بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
- * تولي في هذا الصدد، رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، في شخص السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، وخلق دينامية قوية على مستوى العلاقات البرلمانية الإفريقية - العربية وتجسير الروابط مع منطقة أمريكا اللاتينية والكارييب من خلال زيارات نوعية وندوات مشتركة وإحداث منتديات برلمانية اقتصادية مشتركة.
- * إحداث وتولي الرئاسة المشتركة ل"المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية والكارييب"، بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب،

كمبادرة تستجيب للحاجة إلى تعميق العلاقات الاستراتيجية بين المؤسستين، وإنشاء فضاء دائم للحوار البرلماني البين - إقليمي الذي من شأنه تعزيز التعاون وتوطيد العمل في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

* إحداث "منتدى الحوار البرلماني بين المغرب وأمريكا الوسطى والكرييب"، في إطار منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرييب والمكسيك (فوبريل) كإطار لتعزيز التواصل والتنسيق والتعريف بالمؤهلات التتموية للمملكة المغربية وللبلدان الأعضاء في منتدى فوبريل، حيث تم إسناد الرئاسة المشتركة للمنتدى لكل من السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، والسيد لويس رولاندو ريوندو غيفارو، رئيس الكونغرس الوطني لجمهورية الهندوراس، الرئيس الدوري للفوبريل.

* تطوير "منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب" من خلال هيكلته وتعزيز آليات اشتغاله، وتوسيع قاعدة أعضائه ليشمل جميع المناطق الجيوسياسية، وعلى مستوى ضمان استمرارية ودورية انعقاده، تجسيدا للالتزام الراسخ للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتعزيز التعاون جنوب-جنوب، كخيار استراتيجي ثابت في سياستها الخارجية. وهي المبادرة التي اقترحها وباشرها السيد محمد ولد الرشيد بمناسبة تنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للنسخة الثالثة للمنتدى، يومي 28 و29 أبريل 2025 بالرباط، بشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والتي عرفت حضورا استثنائيا ونوعيا، لأربعين (40) دولة، من ضمنها اثنان وثلاثون (32) من رئيسات ورؤساء، ينتمون إلى أربع مجموعات جيوسياسية كبرى وعلى قدر كبير من الأهمية بالعالم.

* الانفتاح على منظمة برلمانية إفريقية إقليمية جديدة في إطار مواكبة السياسة الخارجية للمملكة المغربية المتعلقة بترسيخ انخراط المملكة في الاتحاد الإفريقي، وتحقيق الاندماج القاري، من خلال المنظمات البرلمانية الإفريقية الإقليمية، ويتعلق الأمر ببرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، حيث تم تأسيس وتنظيم النسخة الأولى من "المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب - سيماك"، تحت الرعاية السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمدينة العيون يوم 20 يونيو 2025، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبمشاركة رؤساء اتحادات المقاولات بالدول الأعضاء في سيماك، وهي جمهورية الكامرون، جمهورية تشاد، جمهورية غينيا الاستوائية، جمهورية الغابون، جمهورية الكونغو وجمهورية إفريقيا الوسطى.

* تنظيم مجلس المستشارين لـ "قمة برلمانية إفريقية - أمريكولاتينية" في إطار المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب (أفرولاك)، كمنصة بين - إقليمية رفيعة للحوار والتعاون، ضمت رئيسات ورؤساء وممثلي الاتحادات البرلمانية بكل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، وهي برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، والبرلمان الأنديني، وبرلمان أمريكا الوسطى، وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الميركوسور)، والبرلمان الإفريقي، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، وتعزيز السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، لهذه التركيبة بكل من برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، وجمعية مجالس الشيوخ بإفريقيا.

* استصدار قرار يقضي بالارتقاء بصفة البرلمان المغربي من صفة "عضو ملاحظ دائم" إلى وضع "شريك متقدم" لدى منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكارييب والمكسيك (فوبريل).

* استصدار قرار يقضي بالارتقاء بصفة البرلمان المغربي من صفة "شريك متقدم" إلى وضع "شريك متقدم استثنائي" لدى البرلمان الأنديني.

* استصدار قرار عن الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى (بارلاسين)، يشيد بالدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الدفع بالحوار والتشاور الدولي وفي تعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب، ويؤكد على دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من خلال دعم مخطط الحكم الذاتي باعتباره الحل الجدي والواقعي وذا المصادقية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مع التأكيد على دعم البارلاسين لوحدة أراضي المملكة.

* تسليم السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، من قبل رئيس البرلمان، شهادة تقدير وإقرار بدور مجلس المستشارين في تعزيز التعاون مع برلمانات أمريكا اللاتينية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بدعم التعاون جنوب-جنوب، وبأن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الحل الوحيد لإنهاء النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

* استصدار قرار يدعم فيه رؤساء البرلمانات الأعضاء في منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب والمكسيك (فوبريل) الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

* تتمين دور مجلس المستشارين في مسارات الحوار والتقارب بين مختلف المؤسسات التشريعية والمنظمات البرلمانية بين - إقليمية، وتأكيد هذه المنظمات على أن المملكة المغربية باتت "عاصمة عالمية للدبلوماسية البرلمانية".

* احتضان مجلس المستشارين للمكاتب التنفيذية لكل من برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، والبرلمان الأنديني، وبرلمان أمريكا الوسطى، في إطار صد مناورات أعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، في هذه الهيئات البرلمانية، وتنظيم زيارات لمدينة العيون من أجل استصدار قرارات داعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولسيادته على كامل أراضيه.

* احتضان مجلس المستشارين أشغال أول اجتماع للمكتب التنفيذي للبرلاتينو خارج منطقة أمريكا اللاتينية والكرايب، يوم 13 فبراير 2025.

* مشاركة نوعية للسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، في أشغال الجمعية الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بطشقند، جمهورية أوزبكستان، من 05 إلى 09 أبريل 2025، من خلال لقاءات مكثفة مع رؤساء ورئيسات البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والدولية وإلقاء كلمة قوية أمام الجلسة العامة للاتحاد همت إفضال والرد بحزم وبالحقائق التاريخية والواقعية، على المحاولة اليائسة للمجلس الشعبي الجزائري لاستغلال الاتحاد البرلماني الدولي كمحفل لترويج أطروحات زائفة ومضللة حول الصحراء المغربية.

* تأكيد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، أمام المؤتمر الرابع لشبكة برلمانات حركة دول عدم الانحياز، يوم 06 أبريل 2025، بطشقند، على تشبث المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتقوية التعاون الإقليمي والدولي على أساس ترسيخ مبدأ احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات.

* إفضال المناورات الجزائرية لاحتضان المقرر الدائم للاتحاد البرلماني العربي، من خلال تنسيق محكم مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ومع رؤساء مجالس الشيوخ والشورى العربية الشقيقة، حيث تم تطوير الطلب الذي تقدم به رئيس المجلس الوطني الشعبي الجزائري، مستغلا بذلك رئاسته للاتحاد البرلماني العربي واحتضان بلاده لمؤتمر هذا الأخير، من أجل تمرير قرار الاحتضان.

* الزيارة الهامة التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، السيد جيرار لارشبي، للمملكة المغربية، يوم 25 فبراير 2025، كلفتة متميزة في مسار العلاقات البرلمانية بين المملكة المغربية وجمهورية فرنسا، وترسيخ عميق للاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء، وهو ما جسده زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي لمدينة العيون وإلقاءه أمام المسؤولين والمنتخبين المحليين وشيوخ القبائل الصحراوية، لكلمة مفعمة بمشاعر التقدير للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أكد فيها على أن حاضر ومستقبل الصحراء يندرجان تحت السيادة المغربية وعلى الانخراط الراسخ للمؤسستين التشريعتين في مواكبة الدينامية التي يشهدها المسار الاستثنائي للشراكة المغربية الفرنسية، برعاية جلالته حفظه الله، وفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون.

* الزيارة الهامة التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني، السيد يوسف رضى جيلاني، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 28 أبريل إلى 03 ماي 2025، في إطار الانفتاح على المجالس المماثلة في منطقة آسيا، والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين المجلسين.

* الزيارة الهامة التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ النيجيري، السيد غودسويل أكبايو، للمملكة المغربية، كترسيخ للشراكة المغربية النيجيرية، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أبريل 2025 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين المجلسين.

1. حصيلة العلاقات متعددة الأطراف

أ- المشاركة في المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية

على مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شارك السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على رأس وفد عن أعضاء الشعب الوطنية لدى برلمانات أمريكا اللاتينية، في أشغال الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، التي انعقدت بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس هذه المنظمة البرلمانية القارية التي تضم ممثلي 23 مؤسسة تشريعية بالمنطقة، بجمهورية بنما، خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 06 دجنبر 2024، وهي المشاركة التي جاءت في إطار ترسيخ تموقع مجلس المستشارين لدى الاتحادات الإقليمية والجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايب، وضمنها البارلاتينو، حيث توجت بتوقيع "إعلان مشترك"، بفضاء "مكتبة الملك محمد السادس"، بمقر البارلاتينو، يرمي إلى إنشاء "المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية والكرايب"، كمنصة مؤسسية للتعاون المشترك.

وقد ألقى السيد محمد ولد الرشيد بالمناسبة، كلمة أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، أكد فيها حرصه على خلق مسار دينامي للحوار بين مجلس المستشارين والبارلاتينو، يركز على القناة الراسخة بضرورة تعزيز التعاون جنوب-جنوب، كخيار استراتيجي للمملكة المغربية، يراعاه ويقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مشددا على المرتكزات والمبادئ الأساسية للعمل البرلماني الدبلوماسي لمجلس المستشارين المتمثلة في تعزيز التعاون المشترك، ودعم قيم التضامن والسلم، وفق علاقات مبنية على أسس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام وحدة وسيادة الدول والمؤسسات.

كما شارك السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، خلال هذه الفترة في أشغال الاجتماع الثالث والأربعين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب والمكسيك (فوبريل) المنعقد بجمهورية الهندوراس، يومي 20 و21 يناير 2025، توج بالتأكيد على متانة العلاقات التي تجمع بين البرلمان المغربي

وفبراير، المبنية على الحوار البناء والتعاون المثمر، وباستصدار قرار يدعم فيه رؤساء البرلمانات الأعضاء في فبراير الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وبمناسبة هذه المشاركة، أجرى السيد محمد ولد الرشيد، مباحثات مع رئيس الكونغرس الوطني للهندوراس، السيد لويس رولاندو ريدونديو غيفارو، همت سبل تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعتين، على المستويين الثنائي، ومتعدد الأطراف، لاسيما من خلال تعزيز الحوار البرلماني بين - إقليمياً.

وعلى المستوى الدولي، شارك رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، في أشغال الجمعية المائة والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بطشقند، جمهورية أوزبكستان، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 أبريل 2025، ألقى فيها كلمة أمام الجلسة العامة للاتحاد، أبرز من خلالها ما حقته المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من مكتسبات نموذجية ونوعية في مجال التنمية والعدالة الاجتماعية.

كما كانت الكلمة مناسبة لإفshal والرد بحزم وبالحقائق التاريخية والواقعية، على المحاولة اليائسة لاستغلال الاتحاد البرلماني الدولي كمحفل لترويج أطروحات زائفة ومضللة حول الصحراء المغربية.

وفي الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر الرابع لشبكة برلمانات حركة دول عدم الانحياز، المنعقد بالموازاة مع نفس الفعاليات، شدد السيد محمد ولد الرشيد على أن المبادئ السامية للمؤتمر التأسيسي للحركة، هي ذاتها التي ما فتئت المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، متشبثة بها ومدافعة عنها بعزم راسخ، وذلك من خلال رؤية استراتيجية شاملة، قوامها تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر والتكامل وتحقيق التنمية المشتركة والتعايش السلمي، وتقوية التعاون الإقليمي والدولي على أساس ترسيخ مبدأ احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات.

وقد كانت المشاركة مناسبة، أجرى خلالها السيد محمد ولد الرشيد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع رؤساء البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية،

همت سبل تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وترسيخ تموقع برلمان المملكة المغربية، وضمنه مجلس المستشارين، في المحافل البرلمانية الدولية، وكذا إبراز مواقفها بخصوص القضايا الدولية.

كما شارك السيد محمد ولد الرشيد في أشغال الدورة السادسة عشرة للجمعية البرلمانية الأورو - لاتينية (أورولات) التي انعقدت بليما، جمهورية البيرو، خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 03 يونيو 2025، حيث عكس حضور مجلس المستشارين في لقاء مخصص حصريا لبرلمانيي أوروبا وأمريكا اللاتينية الدور الدينامي والمتنامي للدبلوماسية البرلمانية المغربية في مسارات الحوار والتقارب بين مختلف المؤسسات التشريعية والمنظمات البرلمانية الجهوية، وهو ما عبر عنه رؤساء البرلمانات الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكرايب، من خلال التأكيد على أن المملكة المغربية باتت "عاصمة عالمية للدبلوماسية البرلمانية".

وخلال هذه الفعالية الهامة أبرز السيد محمد ولد الرشيد، في كلمة أمام الجمعية العامة لهذه المنظمة البرلمانية البين - إقليمية، أن المملكة المغربية تتبوأ موقعا محوريا في معادلة الشراكة جنوب - جنوب، وتسهم، في الآن ذاته، في صياغة مفهوم جديد للتعاون شمال - جنوب على أسس أكثر توازنا، حيث استطاعت، بفضل القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أن تجعل من موقعها الجغرافي الفريد، الممتد على ضفتي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، نقطة ارتكاز لرؤية استراتيجية شاملة، تجعلها حلقة وصل بين الضفتين، ومنصة للتفاعل والتكامل الإقليمي وتلاقى الرؤى الحضارية والإنسانية.

وأكد رئيس مجلس المستشارين في هذا السياق، على أن التعاون جنوب-جنوب ركيزة محورية في العقيدة الدبلوماسية للمملكة المغربية، يقوده ويرعاه جلالته حفظه الله، وهي مبنية على قيم التضامن والحوار والاحترام.

وقد شكلت هذه المشاركة أيضا فرصة لإجراء محادثات مع رئيس الكونغرس البيروفي، السيد إدواردو سالوانا كافيديس، أكد فيها رئيس مجلس المستشارين، على الدينامية المتجددة التي تميز العلاقات السياسية بين المملكة المغربية وجمهورية البيرو، منذ الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى هذا

البلد سنة 2004، والتي شكلت منعطفا محوريا في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ورسم آفاق جديدة للتعاون جنوب-جنوب، كما يربحاه جلالته أعز الله أمره.

كما جدد السيد محمد ولد الرشيد، خلال هذا اللقاء الإشادة بالدعم الثابت الذي يقدمه الكونغرس البيروفي للوحدة الترابية للمملكة المغربية، وكذلك لجهود المملكة الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، منوها بتقديم الكونغرس البيروفي، في سياق مشاركة رئيس مجلس المستشارين في مؤتمر الأورولات، للمتمس يدعو من خلاله السلطة التنفيذية إلى دعم سيادة المغرب على صحرائه.

وفي نفس السياق المرتبط بالانفتاح على منطقة أمريكا اللاتينية والكارييب، عرفت هذه الفترة مشاركة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، في فعاليات "المنتدى الاقتصادي للاستثمار والتنمية" المنظم بشراكة بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، بجمهورية السالفادور، يومي 24 و25 يونيو 2025، وهي المشاركة التي توجت، وبتنسيق بين السيد محمد ولد الرشيد ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد كارلوس ريني هيرنانديز، بمصادقة هذه المنظمة خلال جمعيتها العامة، بأغلبية أعضائها، على قرار أكد، بعد الإشادة بالدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الدفع بالحوار والتشاور الدولي وفي تعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب، دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من خلال مساندة مخطط الحكم الذاتي باعتباره الحل الجدي والواقعي وذا المصادقية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مع التأكيد على دعم البرلاسين لوحدة أراضي المملكة.

كما دعا البرلاسين، من خلال هذا القرار، المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الدبلوماسية والسياسية الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي وسلمي لهذا النزاع المفتعل، بما يضمن الاستقرار في المنطقة واحترام سيادة المملكة المغربية.

وخلال الكلمة التي ألقاها في افتتاح هذا المنتدى، الذي عرف حضور ومشاركة نائب رئيس جمهورية السالفادور، السيد فيليكس أويوا، أكد السيد محمد ولد الرشيد، أن التجربة التتموية التي راكمتها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تشكل نموذجا متكاملا للتعاون مع دول أمريكا الوسطى، وأن المملكة تعتبر جسرا نحو الفضاء الأطلسي والأمريكولاتيني، وضمنه منطقة أمريكا الوسطى، وتؤمن بأهمية التآزر الإقليمي والتنمية المشتركة.

كما توقف رئيس مجلس المستشارين، عند الرؤية المتبصرة لجلالته أعز الله أمره، لتعزيز السيادة الإفريقية، من خلال إطلاق مشاريع مهيكلة في مجالات البنيات التحتية، والسيادة الغذائية، والأمن الصحي، والصناعات التحويلية، فضلا عن مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، ومبادرة إفريقيا الأطلسية، حيث أكد، أن مشروع ميناء الداخلة الأطلسي يمثل أحد أركان هذه الرؤية الملكية السامية، بما سيوفره من إمكانيات استراتيجية للربط البحري المباشر بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبناء فضاء أطلسي إفريقي مندمج، يرسخ مكانته في سلاسل التجارة العالمية.

وفي اختتام أشغال هذا المنتدى، تسلم السيد محمد ولد الرشيد، من قبل رئيس البارلاسين، شهادة تقدير وإقرار بدور مجلس المستشارين في تعزيز التعاون مع برلمانات أمريكا اللاتينية، تماشيا مع التوجيهات السامية لجلالته حفظه الله، بدعم التعاون جنوب-جنوب، كما تضمنت نفس الشهادة إقرارا بأن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الحل الوحيد لإنهاء النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وبمناسبة هذه الزيارة، أجرى رئيس مجلس المستشارين، مباحثات مع نائب رئيس جمهورية السلفادور، السيد فيليكس أويوا، تمت خلالها، الإشادة بالدينامية المتميزة للعلاقات بين البلدين الصديقين.

وكان هذا اللقاء، مناسبة ثمن خلالها السيد محمد ولد الرشيد، المواقف المتقدمة والنبيلة لجمهورية السلفادور الصديقة بخصوص الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ومبادرته المقدمة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة.

ومن جهته، أكد نائب رئيس جمهورية السلفادور، أن حرصه على عقد هذا اللقاء، ينبع مما تكنه جمهورية السلفادور من تقدير كبير وصادق للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مبرزا رغبة بلاده في تعزيز حضورها بالقارة الإفريقية، حيث أبرز في هذا السياق، أن المملكة

بما يميزها من استقرار سياسي وريادة إقليمية، تشكل بوابة استراتيجية للسلفادور نحو القارة.

وبخصوص القضية الوطنية للمملكة المغربية، جدد نائب رئيس جمهورية السلفادور، دعم بلاده الثابت والمتواصل للوحدة الترابية للمملكة، ولبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، باعتبارها الحل الجدي والواقعي وذا المصادقية لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، مؤكداً أن العلاقات الثنائية بين البلدين، شهدت دينامية إيجابية ومنتامية منذ اتخاذ جمهورية السلفادور قرار قطع العلاقات مع الكيان الوهمي سنة 2019، وافتتاح سفارة لها بالرباط سنة 2021.

وفي نفس السياق، أكد نائب رئيس الجمهورية، سعيه المتواصل لافتتاح بلاده لتمثيلية دبلوماسية بمدينة العيون، لتكون بذلك ترسيخاً لإقرار جمهورية السلفادور بسيادة المغرب على صحرائه.

وقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الفترة في أشغال كل من:

- فعاليات الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى، بغواتيمالا سيتي، جمهورية غواتيمالا، يوم 25 أكتوبر 2024؛
- الجلسة العامة الأولى من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع للبرلمان العربي، بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم 27 أكتوبر 2024؛
- الدورة الرابعة برسم الولاية التشريعية السادسة للبرلمان الإفريقي، بمدينة ميدران، جمهورية جنوب إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 15 نونبر 2024؛
- عملية مراقبة الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية، يوم 05 نونبر 2024؛
- اجتماع رؤساء برلمانات جنوب الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا المنظم من قبل الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بلانزاروت، جزر الكناري، خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 يناير 2025؛

- المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بستراسبورغ، جمهورية فرنسا، خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 31 يناير 2025؛
- اجتماع الشبكة البرلمانية العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بباريس، جمهورية فرنسا، يومي 05 و06 فبراير 2025؛
- الاجتماع الشتوي الرابع والعشرون للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بفيينا، جمهورية النمسا، يومي 20 و21 فبراير 2025؛
- المؤتمر السابع لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية، بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم 22 فبراير 2025؛
- الجمعية العامة التاسعة عشرة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، بروما، جمهورية إيطاليا، خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 فبراير 2025؛
- الدورة السابعة والثلاثون للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم 23 فبراير 2025؛
- لجنة المرأة بالأمم المتحدة، بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، يوم 12 مارس 2025؛
- المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، بمكسيكو سيتي، الولايات المتحدة المكسيكية، خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 مارس 2025؛
- المنتدى الدولي حول مستقبل البحر الأبيض المتوسط، بغرناطة، مملكة إسبانيا، خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 04 أبريل 2025؛
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بستراسبورغ، جمهورية فرنسا، يوم 07 أبريل 2025؛
- دورة جمعية مجالس الشيوخ بإفريقيا، ببرازافيل، جمهورية الكونغو، يوم 17 أبريل 2025؛
- اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، بدار، جمهورية السنغال، يومي 28 و29 أبريل 2025؛
- فعاليات المنتدى الجهوي حول الهجرة، المنظم من قبل برلمان أمريكا الوسطى، بسانتو دومنغو، جمهورية الدومنيكان، يوم 29 أبريل 2025؛

- الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بجاكارتا، جمهورية إندونيسيا، يومي 14 و15 ماي 2025؛
- الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى، بسان سلفادور، جمهورية السلفادور، يوم 25 يونيو 2025؛
- لجنة المساواة بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بستراسبورغ، جمهورية فرنسا، يوم 28 يونيو 2025؛
- منتدى التغيرات المناخية والانتقال العادل الذي نظمه برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، بينما سيتي، بجمهورية بنما، يومي 04 و05 يونيو 2025؛
- الاجتماع العالمي للشبكة الدولية للتشريعات المتعلقة بالمخدرات، المنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بفيينا، جمهورية النمسا، يومي 24 و25 يونيو 2025؛
- الاجتماع الخامس من دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع للبرلمان العربي، بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 يونيو 2025؛
- المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بستراسبورغ، جمهورية فرنسا، خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 يونيو 2025؛
- القمة التاسعة والجمعية العامة الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بملقا، مملكة إسبانيا، يوم 26 يونيو 2025؛
- الدورة السنوية الثانية والثلاثون للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ببورتو، جمهورية البرتغال، خلال الفترة الممتدة من 29 يونيو إلى 03 يوليوز 2025؛
- الدورة الخمسون للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، بباريس، جمهورية فرنسا، خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 13 يوليوز 2025؛
- الجمعية العامة للبرلمان الأنديني، بليما، جمهورية البيرو، خلال الفترة الممتدة من 29 يوليوز إلى 02 غشت 2025.

ب - احتضان وتنظيم التظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية

على مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشراكة مع مجلس النواب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية حول "التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية"، يومي 06 و07 دجنبر 2024، أكد خلالها السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على أن تفضل جلالته حفظه الله، بإضفاء رعايته السامية على هذا الحدث، يعكس العناية الملكية السامية التي وجهها جلالته أعز الله أمره، للمشاركين، حيث أكدت على تميز التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، ودعت إلى ترسيخ المكتسبات المحققة وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في التشريعات والمؤسسات الوطنية.

وأضاف السيد محمد ولد الرشيد أن التوجيهات الملكية السامية لجلالته نصره الله وأيده، كانت حجر الزاوية في هذه التجربة، حيث مكنت من إرساء مفهوم شامل للمصالحة لا يقتصر فقط على معالجة الانتهاكات، بل يتجاوزها إلى ضمان عدم تكرارها وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، وشدد على أن التجربة المغربية أظهرت قدرة فريدة على الموازنة بين حفظ الذاكرة الوطنية وإطلاق إصلاحات مؤسساتية ودستورية كانت لها آثار إيجابية على الديمقراطية والتنمية بالمملكة.

كما نظم مجلس المستشارين بمعية مجلس النواب وبالتعاون مع مؤسسة "لقاءات المستقبل" ومجلسي النواب والشيوخ بجمهورية الشيلي، مؤتمر المستقبل، يومي 16 و17 دجنبر 2024، شكل مناسبة لتبادل وجهات النظر حول القضايا التي تهم مستقبل البشرية.

وهو المؤتمر الذي شارك فيه برلمانيون ووزراء ومسؤولون ومختصون من المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، فضلا عن جامعيين وخبراء من أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وجاء تنظيم هذه الدورة بالمملكة المغربية، لأول مرة ببلد إفريقي، ترسيخا لمكانة المغرب كقطب للتفكير العلمي الرصين في قضايا بلدان وشعوب إفريقيا والعالم العربي وفي مجال التعاون جنوب-جنوب، وللمكانة المتفردة التي تحظى بها المملكة المغربية،

بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء داخل إفريقيا أو لدى الاتحادات والتكتلات السياسية والبرلمانية والاقتصادية بأمريكا اللاتينية. وفي كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أكد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على أن احتضان برلمان المملكة المغربية النسخة الحالية من مؤتمر المستقبل، باعتبارها أول دورة تتعقد خارج جمهورية الشيلي وأمريكا اللاتينية، له دلالاته الرمزية القوية، كونه تأكيد على المكانة الرائدة والثقة التي يحظى بها المغرب على الصعيدين الدولي والإقليمي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مذكرا بأهمية المبادرات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي أطلقتها المملكة المغربية، خلال السنوات القليلة الأخيرة في علاقتها بدول إفريقيا جنوب الصحراء، بمبادرة ورعاية سامية من جلالته حفظه الله، من بينها مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، ومبادرة تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، الرامية إلى تعزيز أسس الاستقرار في المنطقة ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة والأمن والتنمية.

كما قام مجلس المستشارين، بمعية مجلس النواب، باحتضان أشغال الاجتماع الاستثنائي الـ 30 لمنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرييب والمكسيك (فبراير)، يومي 27 و28 نونبر 2024 بمقر البرلمان، وهي التظاهرة التي تم الإعلان فيها عن الارتقاء بالبرلمان المغربي من صفة "عضو ملاحظ دائم" لدى المنتدى، التي حصل عليها سنة 2014، إلى صفة "شريك متقدم".

وفي الكلمة التي ألقاها في اجتماع فوبريل، دعا السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، إلى إنشاء منتدى للحوار البرلماني بين المغرب وأمريكا الوسطى والكرييب، تعقد دوراته بالتناوب بين الجانبين، مؤكدا أنه سيسمح بمزيد من التعرف على تاريخ، وقيم وحضارة، وحاضر، ومؤهلات البلدان الأعضاء في منتدى فوبريل، كما سيشكل فرصة لتتعرف شعوب البلدان المنتمية إليه على عراقة تاريخ المملكة المغربية، وما حققته في مسارها التنموي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

واعتبر السيد ولد الرشيد في هذا السياق، أن المسار المتميز بين البرلمان المغربي ومنتدى فوبريل، القائم على روح الاحترام المتبادل، يرسخ مسؤولية تعزيزه ونقله إلى

فضاءات أرحب من التعاون المثمر، وشدد على أن توطيد أواصر الصداقة والتعاون مع منتدى فوبريل نابع من الإيمان بأهمية دعم كل المبادرات التضامنية، والمشاريع الاندماجية، وخصوصا المرتبط منها بالتعاون جنوب-جنوب، لما له من أهمية قصوى في تعزيز الحوار والتضامن وتحقيق التنمية المشتركة.

كما احتضن مجلس المستشارين أشغال أول اجتماع للمكتب التنفيذي للبارلاتينو خارج منطقة أمريكا اللاتينية والكارييب، خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 17 فبراير 2025، حيث تم عقد اجتماع مشترك مع مكتب مجلس المستشارين، توج بالتوقيع على إعلان أكد على متانة وتميز مسار التعاون بين المؤسستين، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وخلص إلى اعتبار مجلس المستشارين شريكا استثنائيا واستراتيجيا لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، لاسيما في الدفع بالحوار البرلماني الإفريقي الأمريكولاتيني ضمن منتدى الأفرولاك.

وخلال نفس الفترة قام وفد عن البرلمان الأنديني، بزيارة للمملكة المغربية، من فاتح إلى 03 أبريل 2025، تخللها عقد جمعية عامة لهذه الهيئة البرلمانية الجهوية، ومباحثات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين، واجتماع مشترك مع مكتب مجلس المستشارين، أكد خلالها رئيس هذه المنظمة، السيد ألفريدو باتشيكو، التقدير العميق والامتنان الصادق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولبادرات جلالته حفظه الله، لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتحقيق السلم والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما عبر خلال هذه اللقاءات عن دعمه الكامل للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولسيادتها على كامل أراضيها.

وقد تميزت هذه الزيارة بالتوقيع بمدينة العيون على "إعلان مشترك" بين مجلس المستشارين والبرلمان الأنديني، يروم توطيد التعاون المشترك والارتقاء بوضع برلمان المملكة المغربية لدى هذه المنظمة البرلمانية الجهوية إلى صفة "شريك متقدم استثنائي". وقد شهدت هذه الفترة حدثا استثنائيا تمثل في تنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، التي يرأسها السيد محمد ولد الرشيد، يومي 28 و29 أبريل 2025 بالرباط، للنسخة الثالثة لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، تحت شعار: "الحوارات البين-إقليمية والقارية

وأضاف السيد محمد ولد الرشيد أن هذا الالتزام تجلى في إطلاق المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لشراكات استراتيجية مثمرة ومنفتحة ومبادرات رائدة وطموحة، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك وترسيخ قيم التضامن بين مختلف الدول، لاسيما على مستوى الجنوب.

وشدد على أن هذه المشاريع الاستراتيجية الكبرى، تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وخلق دينامية تنموية وتعزيز التبادل الإنساني، وعلى رأسها المبادرات والمشاريع الرائدة على المستويين الإفريقي والأطلسي، كرؤية مبتكرة للاندماج والتعاون، وتؤسس لأطلسي أوسع ولشراكات جنوب-جنوب أكثر عمقا.

كما نظم مجلس المستشارين، يوم 29 أبريل 2025 بمقر المجلس، "قمة برلمانية إفريقية - أمريكولاتينية"، في إطار المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب (أفرولاك)، كمنصة بين - إقليمية رفيعة للحوار والتعاون، تضم رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية بكل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، والبرلمان الأنديني، وبرلمان أمريكا الوسطى، وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الميركوسور)، والبرلمان الإفريقي، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، حيث عزز السيد محمد ولد الرشيد هذه التركيبة بمكونين جديدين هامين، وهما برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، وجمعية مجالس الشيوخ بإفريقيا.

وقد شكلت قمة الأفرولاك مناسبة لتثمين جهود المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الرامية لمد جسور التعاون على مستوى الفضاء الأطلسي، وتعزيز التعايش والسلم والأمن والاستقرار والتعاون المستدام، وتكريس قيم التضامن الفاعل لتدبير التحديات الإقليمية المشتركة.

كما كان لقاء القمة البرلمانية الإفريقية - الأمريكولاتينية، فرصة لتسليط الضوء على أهمية العمل الجماعي لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقتين، لاسيما المرتبطة منها بالأمن الغذائي وتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي سياق خلق آليات ومنصات مبتكرة وناجعة لتأهيل الموارد البشرية وتعزيز

كفاءاتها، اقترح السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، خلق وتأسيس، "شبكة الأمناء العاممين لمنتدى الحوار جنوب - جنوب"، في إطار سعيه لبناء رأسمال بشري إداري متخصص ومؤهل وذو كفاءة عالية، قادر على رفع تحديات المستقبل، إن على مستوى الدبلوماسية البرلمانية أو في إطار الانخراط بفعالية في دينامية التحول المؤسسي الذي تعرفه البرلمانات الحديثة.

وقد عرف اللقاء التأسيسي للشبكة، الذي انعقد يوم 29 أبريل 2025 بمقر مجلس المستشارين، مشاركة أمناء عاممين، يمثلون اتحادات برلمانية إقليمية وقارية ومجالس شيوخ وشورى ومجالس مماثلة بدول الجنوب، حيث كان فرصة لإطلاق هذا المشروع الإداري الهام، وتحديد خارطة عمل من شأنها تقوية الكفاءات البشرية والإدارية للمجالس التشريعية، وتعزيز فعاليتها ووظائفها الاستشارية والبحثية.

وعلى مستوى الاتحاد البرلماني الإفريقي، احتضن مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس النواب، أشغال الدورة الثالثة والثمانين (83) للجنة التنفيذية لهذه المنظمة البرلمانية الإفريقية الإقليمية، بالرباط، يومي 20 و21 ماي 2025، ألقى خلالها السيد محمد ولد الرشيد كلمة أكد فيها أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، جعلت من التعاون الإفريقي إحدى أولوياتها الاستراتيجية، إيمانا منها بوحدة المصير، وانطلاقا من رغبة صادقة في المساهمة في بروز إفريقيا قوية ومتضامنة، مبرزا أن هذه الإرادة تجسدت في عدد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي أطلقها جلالته نصره الله وأيده، في إطار تطوير نموذج مبتكر للتعاون جنوب-جنوب، والشراكة رابح-رابح، قوامها تقاسم المعارف والكفاءات والخبرات والموارد، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والإنسانية للدول الإفريقية.

وفي سياق ترسيخ الموقع الريادي للمملكة المغربية، كحلقة وصل بين الشمال والجنوب، وتعزيز أدوار البرلمانات في مواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى، نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الدورة الثالثة من المنتدى الاقتصادي البرلماني بمراكش للمنطقة الأورومتوسطية والخليج بشراكة مع برلمان البحر الأبيض المتوسط، بمدينة مراكش، يومي 23 و24 ماي 2025، تحت شعار: "تحديات اقتصادية وتجارية وطاقية غير مسبوقه - استجابة البرلمانات الإقليمية والقطاع الخاص".

وألقى السيد محمد ولد الرشيد خلال الجلسة الافتتاحية لهذه التظاهرة كلمة أكد فيها على أن المنتدى يشكل فرصة هامة، تتيح المساهمة في بلورة معالم نظام اقتصادي عالمي جديد، من خلال إرساء نمط مبتكر من التعاون القائم على تحرير الطاقات المشتركة، وبناء نموذج إقليمي متقدم للتحويل الاقتصادي، مؤكداً أن طموحا واحدا يحدو الجميع وهو تعزيز شراكة استراتيجية بأفق أوسع وأكثر توازنا في المصالح والرؤى، تجمع بين الأبعاد الأمنية والرهانات التنموية، وتحقق الاندماج الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتحقيق العدالة المناخية.

وأكد رئيس مجلس المستشارين أن المملكة المغربية تواصل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، العمل الدؤوب من أجل الإسهام الفاعل في جهود التحول التنموي متعدد الأبعاد، من خلال إطلاق مبادرات إقليمية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وتعزيز أسس الأمن الطاقوي والغذائي في المنطقة، مشدداً على أهمية تقوية العمل الدبلوماسي البرلماني، خاصة في الميدان الاقتصادي، وضرورة العمل على اتخاذ التدابير التشريعية ووضع السياسات الكفيلة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحقيق التكامل والاندماج والاعتماد المتبادل والتنمية المشتركة من أجل المجابهة الجماعية للعقبات والتحديات التنموية التي لا زالت تحول دون تحقيق المستويات المطلوبة من هذا الهدف السامي.

وفي سياق استشراف آفاق تطوير الشراكة مع الدول الشقيقة بوسط إفريقيا، لاسيما على مستوى الحوار بين الفاعل السياسي والاقتصادي، وفي إطار مبادرات مجلس المستشارين الجديدة المتعلقة بالانفتاح على منظمات برلمانية إفريقية إقليمية جديدة، نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 20 يونيو 2025، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أشغال النسخة الأولى للمنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، بمدينة العيون.

وشكل هذا المنتدى منصة مؤسساتية للحوار وتبادل الرؤى حول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية المبادلات التجارية بين المغرب ودول سيماك، بما يخدم إقامة مشاريع تنموية مشتركة، ويساهم في دعم دينامية الاندماج الاقتصادي الإفريقي.

وأتى تنظيم هذا المنتدى تجسيدا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشأن ترسيخ شراكة جنوب-جنوب فاعلة ومتوازنة، واستشراف آفاق واعدة للتعاون بين المملكة المغربية وبلدان منطقة وسط إفريقيا، تقوم على المنفعة المتبادلة، والتكامل الاقتصادي، والاحترام المتبادل.

وفي كلمته في الجلسة الرفيعة للمنتدى، أكد السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، على أن المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب - المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، يجسد التعاون جنوب - جنوب، كما يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ويعد تعبيراً عن وعي متزايد بضرورة إرساء مقاربة جديدة في العمل البرلماني الإفريقي، تقوم على تقاطع الدبلوماسية البرلمانية والدينامية الاقتصادية، عبر إرساء إطار مؤسسي منظم للتعاون يجمع الفاعلين السياسيين والمشرعين ورجال الأعمال والقطاعات الخاص والعام والمؤسسات المالية والخبراء من الطرفين.

وشدد في هذا السياق، على أن المغرب ظل وفيًا لاختياراته الإفريقية وحريصاً على أن يسير مع أشقائه، ولاسيما دول سيماك، على درب التنمية المشتركة والتمكين المتبادل، والتوجه الطموح نحو المستقبل، مضيفاً أن المملكة تواصل، ضمن هذا المسار المتجدد، بقيادة جلالته حفظه الله، ترسيخ رؤيتها الإفريقية المتبصرة، التي تتسم بتعدد أبعادها وتنوع مجالاتها وتكامل مبادراتها.

وأشار السيد ولد الرشيد إلى أن المغرب كان من أوائل الدول التي انخرطت بفاعلية في أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وفي تفعيل منطقة التبادل الحر القارية، وغيرهما من المبادرات الحيوية، وسعت إلى بلورة تصورات جديدة للتعاون بين دول الجنوب، من خلال مبادرات استراتيجية، ومهيكلية غير مسبوقه تهتم عددا كبيرا من دول القارة، على غرار المبادرات الملكية لإفريقيا الأطلسية، وتعزيز الولوج إلى المحيط الأطلسي لفائدة دول الساحل.

2. حصيلة العلاقات الثنائية

على المستوى الثنائي، تميزت هذه الفترة بالزيارة الرسمية التي قام بها فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أكتوبر 2024، بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي قام خلالها بإلقاء خطاب بالبرلمان، في إطار جلسة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين يوم 29 أكتوبر 2024.

وهي المناسبة التي ألقى خلالها السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، كلمة تقدم فيها بصادق عبارات الشكر والامتنان لفخامة الرئيس الفرنسي لما ورد في خطابه أمام ممثلي الأمة، والذي شكل شاهدا نوعيا، لما تعرفه العلاقات المغربية الفرنسية من زخم قوي بفضل ما تحظى به من عناية خاصة من لدن قائدي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وفخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وأبرز السيد محمد ولد الرشيد أن هذه الزيارة تكرر استثنائية العلاقات الثنائية بين البلدين الضاربة في عمق التاريخ، والقائمة على أسس متينة من الحوار والتبادل الإنساني والثقافي ودينامية اقتصادية وتجارية متنوعة ومتجددة، بأفاق أرحب للأزدهار والنماء المشترك للبلدين والشعبين الصديقين.

كما عبر عن عميق الشكر لفرنسا إزاء موقفها التاريخي من قضية الصحراء المغربية، والذي كان موضوع إشادة ملكية سامية، في الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية.

وشدد رئيس مجلس المستشارين على أن هذا الموقف التاريخي، الصادر عن دولة عظمى، العضو الدائم بمجلس الأمن، والفاعل المؤثر في الساحة الدولية والذي يعترف بالحقوق التاريخية للمغرب، ينتصر للحق والشرعية، ويشكل لحظة فاصلة في مسار التطور الإيجابي للحل النهائي لهذه القضية، وفق مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما تميزت هذه الفترة بالزيارة التي قام بها السيد إيفاريسست نغامانا، رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، للمملكة المغربية، خلال

الفترة الممتدة من 20 إلى 25 يناير 2025، في إطار المواكبة البرلمانية لعلاقات التعاون القائمة بين المملكة المغربية ودول المجموعة.

وخلال اللقاء الذي جمعها بمقر مجلس المستشارين، سجل الجانبان، المسار الغني للعلاقات المغربية الإفريقية والأهمية التاريخية للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المغرب ومجموعة سيماك، معتبرين أن هذه الزيارة تفتح آفاقا واعدة لتعزيز التعاون، بما يخدم مصالح الأطراف وتطلعات شعوبها إلى مزيد من التنمية المشتركة والتضامن في إطار مبدأ شراكة رابح-رابح والتعاون جنوب-جنوب، حيث أكد الطرفان أن مجموع التحديات التي تواجه القارة الإفريقية بأسرها، باتت تستدعي أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون وتوحيد الجهود وإعمال المقاربات الجماعية التي تنتصر للتعاقد والاعتماد المتبادل.

كما شدد رئيس مجلس المستشارين، بهذه المناسبة، على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وتوظيف الفرص والإمكانيات المتاحة لدى الجانبين من أجل النهوض بالعلاقات الثنائية، مشيرا في هذا الصدد إلى الحضور الاقتصادي المتميز واستثمارات المملكة المغربية في القارة الإفريقية، وضمنها دول المجموعة، بغاية الرفع من المبادلات التجارية ودعم التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، وتسريع التعاون المالي والنقدي، وإعطاء دفعة جديدة للعلاقات في كل المجالات الحيوية.

وفي معرض حديثه عن الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي والقاري، أبرز السيد محمد ولد الرشيد الانخراط الفاعل للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في المبادرات الداعمة للتكامل الإفريقي وإنشاء منطقة حرة للتجارة الإفريقية وتحقيق أهداف أجندة 2063، كأهداف استراتيجية لقارة مزدهرة، مشيرا على الخصوص إلى المبادرات الملكية المتعلقة بالدول الإفريقية الأطلسية وتسهيل ولوج دول الساحل والصحراء إلى المحيط الأطلسي وأنبوب الغاز نيجيريا - المغرب.

وفي هذا الصدد، عبر السيد محمد ولد الرشيد عن استعداد مجلس المستشارين، بما يميزه من تركيبة متفردة، لمواكبة العلاقات المثمرة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا بكل المبادرات البرلمانية الكفيلة بتشجيع الحوار والتفاهم بين الشعوب، وإرساء آليات لتعزيز التشاور وتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتنسيق

المواقف والعمل المشترك داخل الهيئات البرلمانية الدولية، بما فيها تلك التي تجمع المغرب مع دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

ولم يفت السيد رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء، التعبير عن امتنانه وتوحيه بالموقف الأخوي النبيل للدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الداعم لمغربية الصحراء، مبرزاً في هذا الصدد أن هذا الموقف الثابت ينسجم ودينامية الدعم المتنامي والواسع لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، والتي تعكس تأييد غالبية البلدان الإفريقية والمجتمع الدولي لرؤية المملكة المغربية، تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لمستقبل الصحراء المغربية بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والتنموية.

من جهته جدد رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، السيد إيفاريسست نغامانا، شكره وامتنانه لمبادرة دعوته للقيام بهذه الزيارة رفيعة المستوى للمغرب، معبرا عن اعتزازه الكبير بالرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وجهوده الموصولة من أجل تجسيد التضامن الإفريقي والاندماج الإقليمي، مبدياً استعداده التام لمواصلة العمل من أجل توطيد الروابط المتينة بين المملكة المغربية ودول المجموعة.

وبعد أن أبرز الأدوار الهامة التي تضطلع بها المجموعة في تنشيط الدبلوماسية البرلمانية، شدد السيد إيفاريسست نغامانا على أن برلمان المجموعة يشارك قادة الدول في جهود تقريب الرؤى بين الشعوب وتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، مشيراً في هذا السياق، إلى الاستفادة المحققة لبلدان المجموعة في التعاون مع المغرب، لاسيما في مجالات الطاقة والبنية التحتية وأيضا في الجانب الدبلوماسي، مثنيا على المبادرات الهامة التي أطلقها جلالته نصره الله وأيده، بغية إحكام التعاون الإفريقي المتعدد، وفي طليعتها تلك المتعلقة بتثمين البعد الأطلسي الإفريقي وإنشاء أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب.

واعتبر السيد إيفاريسست نغامانا أن دعم المجموعة لهذه المشاريع سيأخذ أبعادا كبيرة في المستقبل في ضوء الانضمام المرتقب لخمس دول أخرى إلى عضوية المجموعة. وتوجت الزيارة بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين مجلس المستشارين وبرلمان سيماك، تشمل تنمية التعاون في مجال العلاقات البرلمانية من خلال تبادل الخبرات،

وتنفيذ برامج تدريبية لتنمية قدرات البرلمانين والأطر الإدارية للجانبين في مختلف مجالات عمل المؤسسات، لاسيما من خلال "منصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية والحوار جنوب-جنوب"، التي اقترحها وأنشأها السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، وتعزيز تبادل الزيارات والتنظيم المشترك للمؤتمرات والندوات حول المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وعلى المستوى العربي، قام السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، خلال هذه الدورة بزيارة برلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 يناير 2025، تلبية لدعوة كريمة من السيد صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، كانت مناسبة عقد خلالها الجانبان مباحثات ثنائية، همت سبل توثيق أواصر الأخوة والتعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني الاتحادي على مختلف الواجهات، بهدف تحقيق المواكبة البرلمانية للروابط العميقة التي تجمع بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تستمد قوتها من الروابط الأخوية الوثيقة بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

كما عرفت هذه الفترة قيام رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، السيد جيرار لارشي، بزيارة هامة للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 26 فبراير 2025، شكلت لحظة متميزة في مسار العلاقات البرلمانية المغربية - الفرنسية، وترسيخا دالا وعميقا للاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء، وهو ما جسده مضامين الكلمة التي ألقاها السيد محمد ولد الرشيد، إلى جانب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بمدينة العيون، أمام المسؤولين والمنتخبين المحليين وشيوخ القبائل الصحراوية، والتي أكد فيها على أن زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي تعتبر حدثا تاريخيا بارزا ولحظة استثنائية في تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية، وعلى أن الدعم الفرنسي لوحدة المغرب الترابية ليس مجرد تأييد دبلوماسي عابر بل إنه موقف دائم والتزام ثابت، يعكس زخم الدعم الدولي الصريح والمتزايد للمبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية والتي تحظى بإشادة أممية واسعة، وتظل الحل الوحيد المقبول والعاقل لإنهاء هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وأوضح السيد ولد الرشيد، أن المجلسين تحدهما العزيمة المشتركة والقوية في المساهمة الفعلية في كتابة صفحات مجيدة من الكتاب الجديد الذي دعا إليه قائدنا البلدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون، بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها هذا الأخير بدعوة كريمة من جلالته حفظه الله.

ولفت رئيس مجلس المستشارين أن اعتزاز الصحراويين العميق بمغربياتهم وبوحدة وطنهم الترابية وتشبثهم القوي بالعرش العلوي المجيد، يتجلى بوضوح من خلال المواقف الوجدانية والتاريخية لشيخ قبائل الصحراء المغربية، مبرزا على أنهم يستحقون، تحية إجلال وإكبار، لما بذلوه وبيذلونه من أدوار إصلاحية وتوعوية واجتماعية عظيمة، وعلى أنهم ساهموا، ليس فقط في استمرار القيم والأعراف المحلية، وضمان التعايش والوحدة والتضامن، بل أيضا في إلهام الأجيال الحالية وإذكاء عزميتهم، في الانخراط بكل إصرار وثقة في مسيرة الإصلاحات والتحديث.

من جهته، أكد رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، في كلمته، أن النظرة الجديدة التي تتبناها فرنسا بشأن قضية الصحراء المغربية وتطور موقفها يستندان إلى حقيقة بديهية ومسلم بها، وأن دعم فرنسا لمخطط الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، باعتباره الإطار الوحيد والأوحد للتسوية، أصبح أمرا محسوما ويعكس موقف مختلف مؤسسات الجمهورية الفرنسية، مشددا على أن هذا الدعم ليس ثمرة سياسة حكومية، بل يمثل من الآن فصاعدا سياسة الجمهورية الفرنسية.

وأعرب السيد جيرارد لارشبي عن إعجابه الكبير بالتطور الذي تشهده جهة العيون الساقية الحمراء، طبقا للإرادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على مستوى البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية والسعي المستمر لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرا في هذا السياق إلى أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تمثل نموذجا يحتذى به، مؤكدا أن هذا النموذج يندرج في إطار الرؤية الجيوستراتيجية للمغرب، ويعد فرصة لفك العزلة وتحقيق التنمية بالدول التي تقع في محيط المملكة.

وبعد أن ذكر بأن تركيبة مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ تضم تمثيلية للجماعات الترابية، دعا رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى إعطاء زخم جديد للدبلوماسية الترابية بين الجماعات الفرنسية ونظيرتها المغربية يشمل كافة مناطق المملكة المغربية.

كما عرفت هذه المرحلة الزيارة التي قام بها رئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد كارلوس ريني هيرنانديز، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 18 أبريل 2025، حظي خلالها باستقبال من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، عبر فيه هذا الأخير عن بالغ ارتياحه للمستوى المتقدم الذي بلغته العلاقات مع هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، ووجد استعداد مجلس المستشارين لمواصلة دعم العمل المؤسسي للبارلاسين.

كما أشاد بدعم هذه المنظمة البرلمانية للمبادرات التي أطلقها مجلس المستشارين، لاسيما "المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية والكارييب"، و"منتدى الحوار البرلماني بين المغرب وأمريكا الوسطى والكارييب"، بالإضافة ل"المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب" (أفرولاك)، وغيره من الفعاليات التي تندرج في إطار الانخراط الجاد للمجلس في الرؤية الملكية المتبصرة لتعزيز التعاون جنوب-جنوب كخيار استراتيجي، بما يمكن من فتح آفاق واعدة للشراكة وتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين.

وقد تخلل زيارة رئيس البارلاسين عقد لقاءات بمدينة العيون مع مسؤولين محليين، أكد خلالها أن المملكة المغربية تعد شريكا استراتيجيا لبلدان أمريكا الوسطى، ووجد التأكيد في هذا السياق، على موقف البارلاسين الداعم للوحدة الترابية للمغرب ولسيادته على كامل أراضيه، مشددا على أن هذا الموقف ينسجم والقيم التي يتبناها كمنظمة برلمانية جهوية، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

واعتبر رئيس البارلاسين أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الأقاليم الجنوبية للمملكة لهو دليل واضح على أن ما يقترحه المغرب هو الحل الواقعي الذي يكفل للساكنة سبل الحياة الكريمة في ظل الأمن والاستقرار.

وتوجت أشغال الاجتماع المشترك الذي جمع بين مجلس المستشارين والبارلاسين، ممثلا برئيسه ووفد برلماني مرافق له، ب"إعلان العيون"، الذي ثمن المبادرة الأطلسية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، معتبرا إياها مبادرة رائدة ستساهم في تطوير منطقة الأطلسي وتعزيز التنمية المشتركة.

وذكر الإعلان بأن الموقع الجيوستراتيجي ومكانة المملكة المغربية في محيطها الإقليمي والجهوي، تحت القيادة الرشيدة لجلالته حفظه الله، يجعل منها شريكا

استراتيجيا في القارة الإفريقية وبوابة موثوقة ومنتينة نحو دول إفريقيا والعالم العربي بالنسبة لدول أمريكا الوسطى.

وفي سياق تعزيز الانفتاح البرلماني على دول آسيا، قام السيد يوسف رضى جيلاني، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية باكستان الإسلامية، بزيارة للمملكة المغربية، في الفترة الممتدة من 28 أبريل إلى 03 ماي 2025 أجرى خلالها سلسلة من اللقاءات الثنائية مع وزراء ومسؤولين برلمانيين، همت سبل تطوير التعاون الثنائي بين البلدين. وفي هذا الإطار، شكلت المباحثات التي أجراها السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، مع رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني، مناسبة للتأكيد المتبادل على أهمية هذه الزيارة في تعزيز العلاقات الأخوية التي تجمع بين البلدين الشقيقين، والمبنية على القيم المشتركة، والتعاون المثمر، والاحترام والدعم المتبادل، والإرادة المشتركة لتعزيز هذه العلاقات في عدة مجالات.

كما تم التأكيد أيضا على رغبة المملكة في تعزيز التعاون مع باكستان في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وعلى ضرورة تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري، وتشجيع رجال الأعمال الباكستانيين على الاستثمار في المغرب، لاسيما في الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي تزخر بإمكانيات استثمارية مهمة وبنية تحتية تجعل منها منصة واعدة للتنمية الجهوية.

وقد توجت الزيارة بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين المجلسين، تروم تقوية التعاون على مختلف واجهات العمل البرلماني، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وعلى المستوى الإفريقي، تميزت هذه الفترة بالزيارة التي قام بها السيد غودسويل أكبابيو، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أبريل 2025، والتي تخللتها لقاءات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين، والتوقيع على مذكرة تفاهم تشكل إطارا مؤسساتيا هاما للعمل المشترك، والتواصل، والتشاور، والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وهي الزيارة التي جاءت انسجاما مع متانة ودينامية علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية، المبنية على التقدير والاحترام المتبادل والطموح المشترك لتتويع التعاون على مختلف الواجهات التنموية

والإنسانية، وهي العلاقات التي ما فتئت تتعزز أكثر فأكثر، بفضل الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لنيجيريا في دجنبر 2016، والتي دشنت عهدا جديدا في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين.

كما كانت الزيارة مناسبة لتثمين جهود جلالته حفظه الله، للنهوض بالسلام والأمن والتنمية والاستقرار بالقارة الإفريقية وتحقيق الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، لاسيما من خلال المبادرات الاستراتيجية لجلالته أعز الله أمره، كإفريقيا الأطلسية ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب.

وقد أجرى مجلس المستشارين خلال هذه الفترة، لقاءات ومباحثات ثنائية مع شخصيات حكومية وبرلمانية وحزبية هامة، وعلى رأسها:

- رئيس مجلس الشيوخ الفدرالي بجمهورية البرازيل الاتحادية، السيد رودريغو أوتافو سواريس باتشيكو؛
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية البنين، السيد فلافونو لويس غبيهنو؛
- رئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا، السيدة أنا برنابيك؛
- رئيس الجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد بمب مکت؛
- رئيسة الجمعية الوطنية الفرنسية، السيدة يائيل برون بيقي؛
- رئيس الكونغرس الوطني لجمهورية الهندوراس، السيد لويس رولاندو ريدوندو غيفارو؛
- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد مانويل أوساندون؛
- رئيس الكونغرس البيروفي، السيد إدواردو سالوانا كافيديس؛
- رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، السيد أحمد بن سلمان المسلم؛
- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية باكستان الإسلامية، السيد يوسف رضى جيلاني؛
- رئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية أذربيجان، السيدة صاحبة غافاروفا؛

- رئيس مجلس النواب بجمهورية كازاخستان، السيد بيرلان جكانوفيتش كوشانوف؛
- رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين، السيد علي صالح الصالح؛
- رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، السيد عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ؛
- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مصر العربية، السيد عبد الوهاب عبد الرزاق؛
- رئيس مجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية، السيد فيصل عاكف الفايز؛
- رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية كوت ديفوار، رئيسة رابطة مجالس شيوخ إفريقيا، السيدة كانديا كاميسوكو كامارا؛
- رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الإستوائية، السيدة تيريزا إيفوا أسانغونو؛
- رئيس برلمان جمهورية مقدونيا الشمالية، السيد أفريم غاشي؛
- رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومينيكان، السيد ألفريدو باتشيكو؛
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية فيتنام الاشتراكية، السيد تران ثان مان؛
- رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة توليا أكسون؛
- رئيس البرلمان الإفريقي، السيد شيف فورتون شارومبيرا؛
- رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، السيد إيفاريسست نغامانا؛
- رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، السيد رولاندو غونزاليس باتريسيو؛
- رئيس البرلمان الأنديني، السيد غوستافو باتشيكو فيلار؛
- رئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد كارلوس ريني هيرنانديز؛
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية تشاد، رئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، السيد علي كولوتوتشايمي؛
- وزير العلاقات الخارجية بجمهورية بنما، السيد خافيير مارتينيز أشا فاسكيز؛
- وزير خارجية جمهورية ألبانيا، السيد حسن إغلي؛

- نائب وزير الخارجية بجمهورية بنما المكلف بالشؤون متعددة الأطراف، السيد كارلوس غيفارا مان؛
- نائب الوزير الأول وزير الطاقة لجمهورية تنزانيا الاتحادية، السيد دوتو ماشاكا بيتكو؛
- رئيسة حزب "Fuerza Popular" بجمهورية البيرو، السيدة كايكو فوجيموري؛
- الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا، رئيس حزب "رمح الأمة"، السيد جاكوب زوما؛
- عضو مجلس الشيوخ ورئيس الحزب الثوري المؤسساتي بالولايات المتحدة المكسيكية، السيد أليخاندر مورينو كارديناس؛
- رئيس المحكمة الدستورية لجمهورية الطوغو، السيد دجوبو باباكان كوليبالي؛
- الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، السيد جاسم محمد البديوي؛
- أعضاء المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا اللاتينية المنتخبون خلال الجمعية العامة الثامنة والثلاثون لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية؛
- نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، السيد جاكاب إيستفان؛
- نائب رئيس مجلس الشيوخ بمملكة كمبودج، السيد أوش بوريت؛
- نائبة رئيس مجلس الشورى بدولة قطر، السيدة حمدة بنت حسن السليطي؛
- رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، السيد كريستيان كامبون؛
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية والاندماج الإقليمي ببرلمان جمهورية غانا، السيد ألفريد أكووي فادربويج؛
- رئيس لجنة المالية بمجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية، السيد نمر عبد الحميد عبد الله الفقهاء العبادي؛
- وفد عن مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، برئاسة السيد ماكس بريسون؛
- وفد عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الإيطالي، برئاسة السيد بابلو فورمينتي؛

- وفد عن لجنة الإصلاح والتحديث بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، برئاسة السيد فرانك مويو؛
- وفد عن مجلس الدولة بسلطنة عمان، برئاسة السيد حمد بن ناصر النبھاني؛
- وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية الرأس الأخضر - المغرب، برئاسة السيد أورلاندو بيريرا دياس؛
- وفد برلماني عن المجموعة البريطانية لدى الإتحاد البرلماني الدولي، برئاسة السيد فابيان هاميلتون؛
- وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة السيد أحمد التميمي، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

ثالثا
الانفتاح على المحيط
وتنشيط الحوار المجتمعي

تكريسا لمسار الانفتاح المؤسساتي الذي دأب عليه منذ بداية المرحلة الدستورية الجديدة، واصل مجلس المستشارين تعزيز ديناميته الانفتاحية، من خلال تنظيم واحتضان مجموعة من الفعاليات الحوارية والفكرية والتواصلية، انخرطا منه في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتفاعلا منه مع القضايا التي تستأثر باهتمام الدولة والمجتمع.

هكذا، وتحت الرعاية السامية لجلالته حفظه الله، نظم المجلس يوم 17 فبراير 2025، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية، تحت شعار "تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب: رؤية تنموية بمعايير دولية".

وقد شكل هذا المنتدى البرلماني الدولي، الذي يجسد انخراط المجلس المتواصل في البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية والمجالية، مناسبة سانحة تم خلالها التفصيل في الإشكالات والتحديات التي رافقت تنزيل الرؤية المولوية السامية لتعميم الحماية الاجتماعية على أرض الواقع، واستشراف عناصر إجابة وحلول مبتكرة لتمنيح وتحسين منظومة الحماية الاجتماعية بما يضمن شموليتها واستدامتها ضمن منطق وفلسفة الدولة الاجتماعية التي اتخذتها المملكة خيارا استراتيجيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، اعتمادا على الذكاء الجماعي لأعضاء المجلس ولشركائه المؤسساتيين ومختلف الفاعلين المتخصصين على الصعيد الوطني والدولي.

وهو المنتدى الذي تبلورت خلاله قناعة جماعية بأهمية:

- الإسراع بالمعالجة التشريعية لإشكالية تعدد الأنظمة والمؤسسات المدبرة للضمان الاجتماعي بالمغرب، مع إدراج التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وتأمينه من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار الملاءمة مع المعايير الدولية؛

- اعتماد ميثاق وطني للعمل الاجتماعي تستند إليه جميع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، من أجل الرفع من الرفاه الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع، مع مراعاة حاجيات الفئات الهشة، عن طريق الاستثمار الاجتماعي الهادف إلى تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات وبين الأجيال أيضا؛

- تبني استراتيجية وطنية عشرية للصحة الوقائية تعتمد على التعاون بين قطاعات متعددة، بالتركيز على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية؛

- اعتماد ميثاق وطني لتقوية الروابط بين القطاع العام والقطاع الخاص والفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني من أجل العمل وفق مقاربة مندمجة لتحقيق رفاه إنساني متجذر في القيم والثقافة المجتمعية؛

- وضع برامج تأمين مرحلية مرنة تناسب طبيعة القطاع غير المهيكل، وابتكار حوافز ضريبية وإجراءات قانونية مبسطة لتيسير هيكلته.

وفي إطار مواكبته المتواصلة للجهود المبذولة في سبيل تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، إعمالاً لروح وفلسفة الفصل 137 من الدستور الذي ينص على أن "تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين"، فقد عقد المجلس يوم الثامن من شهر ماي ندوة موضوعاتية جهوية بشراكة مع جهة مراكش-آسفي، خصصت للتداول في موضوع "تعزيز جاذبية الجهة بين تحديات تفعيل الاختصاصات ورهانات الالتقائية بين اللامركزية واللامركز". وهي ندوة تحضيرية لأشغال الملتقى البرلماني السادس للجهات، المزمع تنظيمه في الفصل الأخير من سنة 2025.

وقد شكلت الندوة مناسبة لتعميق النقاش حول المداخل الممكنة لتطوير نظم اقتصادية محلية مندمجة ولإعداد التراب وفق مقاربة شمولية تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات وتساهم في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ولاستشراف مداخل التغيير الأساسية على مستوى المنظومة القانونية ذات الصلة، في ضوء ما أفرزته الممارسة من إكراهات وتحديات حالت دون بلوغ الفعالية اللازمة في ممارسة الجهة وباقي الجماعات الترابية لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة بما يعزز جاذبيتها الترابية، ودون تحقق الانسجام بين اللامركزية واللامركز والالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية الترابية.

جدير بالذكر أن المجلس، وضمن نفس الإطار، قد شارك بوفد هام في أشغال المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، التي احتضنتها مدينة طنجة يومي 20 و21 دجنبر 2024.

